Document:
 EB 2014/111/R.2

 Agenda:
 3

 Date:
 7 April 2014

 Distribution:
 Public

 Original:
 English



تقرير رئيس لجنة التقييم عن دورتها الثانية والثمانين

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

نشر الوثائق:

الأسئلة التقنية:

Deirdre McGrenra

مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية رقم الهاتف: 2374 956 06 و34 البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

Kees Tuinenburg

القائم بأعمال مكتب التقييم المستقل في الصندوق رقم الهاتف: 2274 439 06 و14 رقم الهاتف: c.tuinenburg@ifad.org

المجلس التنفيذي - الدورة الحادية عشرة بعد المائة روما، 8-9 أبريل/نيسان 2014

تقرير رئيس لجنة التقييم عن دورتها الثانية والثمانين

- 1- حضر الدورة جميع أعضاء اللجنة وهم: أنغولا، فنلندا، ألمانيا الهند، إندونيسيا، اليابان، المكسيك، نيجيريا، والنرويج. كذلك فقد حضرها أيضا مراقبون من الصين وفرنسا وفنلندا. وانضم إلى نقاشات اللجنة نائب الرئيس المساعد لدائرة إدارة البرامج في الصندوق؛ والقائم بأعمال مكتب التقييم المستقل في الصندوق؛ وسكرتير الصندوق وغيرهم من الموظفين.
- 2- ضم جدول أعمال الدورة المؤقت تسعة بنود للمناقشة على النحو التالي: (1) افتتاح الدورة؛ (2) اعتماد جدول الأعمال؛ (3) محاضر الدورة الحادية والثمانين للجنة التقييم؛ (4) تتقيح إجراءات تطبيق التدابير التأديبية بعد إجراء تحقيقات تتعلق بالنزاهة كما هي واردة في سياسة التقييم في الصندوق؛ (5) التقييم المؤسسي لإنجازات تجديدات موارد الصندوق؛ (6) تقييم البرنامج القطري لمدغشقر؛ (7) ورقة نهج حول التقييم المؤسسي لانخراط الصندوق في الدول الهشة؛ (8) تقدير أداء برنامج الحد من الفقر الريفي في منغوليا؛ (9) مسائل أخرى.

اعتماد جدول الأعمال

- 3- وافق أعضاء اللجنة على الاقتراح القاضي بتأجيل النظر في بندين من بنود جدول الأعمال، وهما تقييم البرنامج القطري لمدغشقر، وتقييم برنامج الحد من الفقر الريفي في منغوليا إلى الدورة التالية من دورات اللجنة المخطط لانعقادها بتاريخ 2 يونيو/حزيران على أساس أن تأخير النظر في هذين البندين لن يؤثر على أية عملية مؤسسية، وبالتالى فقد تم تعديل جدول الأعمال واعتماده حسب الأصول.
- 4- واقترح بعض أعضاء اللجنة عقد جلسة مغلقة للنظر في تنقيح إجراءات تطبيق التدابير التأديبية بعد إجراء تحقيقات تتعلق بالنزاهة مع مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق أو موظف من موظفي المكتب، في حين اعتبر أعضاء آخرون ذلك غير ضروري وفي الختام تم الاتفاق على عقد المداولات الخاصة بهذا البند في جلسة مفتوحة.
- 5- كذلك أشار بعد الأعضاء إلى تفضيلهم لعقد اجتماعات أطول لتغطية المزيد من بنود جدول الأعمال عوضا عن عقد اجتماعات أقصر وأكثر تواترا. وبالإشارة إلى الدورة الإضافية للجنة التقييم المقرر عقدها في 2 يونيو/حزيران، فقد أشير إلى أن شهر يونيو/حزيران على وجه الخصوص هو شهر مزدحم للغاية بالنسبة لممثلي الدول الأعضاء الذين يغطون الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها نظرا لتوقيت اجتماعات المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي وهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق ومجلس منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. وقد تمت الإحاطة بهذا الشاغل وسيدل كل جهد ممكن لضمان اجتماعات أكثر كفاءة وفعالية في المستقبل.

محاضر الدورة الحادية والثمانين للجنة التقييم

6- نظرت لجنة التقييم في هذه المحاضر ووافقت عليها دون أية تعديلات.

تنقيح إجراءات تطبيق التدابير التأديبية بعد إجراء تحقيقات تتعلق بالنزاهة، كما هي واردة في سياسة التقييم في الصندوق

- ر- عرضت إدارة الصندوق الوثيقة الخاصة بتتقيح إجراءات تطبيق التدابير التأديبية بعد إجراء تحقيقات تتعلق بالنزاهة كما هي واردة في سياسة التقييم في الصندوق، موضحة أن هذه الوثيقة تحدد أسباب التغييرات المقترحة، والنص المنقح وأشارت إلى أن التغييرات تحظى بدعم كامل دون أي تحفظ من مكتب التقييم المستقل في الصندوق وبين إدارة الصندوق لأنها تغطي فجوة إجرائية عامة تطلبت مناقشات مسهبة من قبل المجلس التنفيذي في جلسته المغلقة المنعقدة في 18 سبتمبر/أيلول. وتهدف التعديلات المقترحة إلى:
 - (أ) ضمان تشغيل سلس للمجلس التنفيذي؛
- (ب) توفير الوضوح والمصداقية للموظفين الحاليين والمتوقعين في مكتب التقييم المستقل في الصندوق حول الإجراءات التأديبية التي يتخذها الصندوق؛
- (ج) المساعدة على ضمان أن تصمد الإجراءات المتبعة لفرض عقوبات تأديبية أمام أي تمحيص عند استعراضها، في حال قرر موظف مكتب التقييم المستقل الذي تطبيق عليه هذه التدابير التأديبية اللجوء إلى الطعن فيها.
- 8- وتعرض هذه التنقيحات المقترحة الإجراءات التأديبية التي تتبع، مع إبقاء السلطة النهائية للمجلس التنفيذي لاتخاذ أية إجراءات أخرى بناء على مبادرته الخاصة في حال قرر ذلك. وتماشيا مع طلب من اللجنة، تم استعراض الممارسات المتبعة في المنظمات المشابهة. وأظهرت نتائج المسح بأن القرارات التأديبية المتخذة في أعقاب تحقيقات تمس بالنزاهة أو ادعاءات ضد موظفي أو رئيس مكاتب التقييم المستقلة في هذه المنظمات تعالج بطريقة تتطابق تماما مع ما يجري اتخاذه مع جميع الموظفين الأخرين.
- 9- وإجابة على سؤال وارد، أوضحت إدارة الصندوق بأنه ولأسباب تتعلق بعدم المساس بخصوصية الموظف، وبموجب الإجراءات الاعتيادية المتبعة، تبقى العقوبات التأديبية المطبقة على الموظف سرية تماما. وما أن يفوض المجلس التنفيذي رئيس الصندوق بمسؤولية فرض العقوبات حتى تطبق هذه العقوبات بصورة سرية ولا يعلم بها إلا الموظف المعنى.
- 10- وعبر أعضاء اللجنة عن موافقتهم على التغييرات المقترحة، وعلى النص المنقح، ورحبوا بدعم كل من مكتب التقييم المستقل وادارة الصندوق له.
- 11- وفي الختام صادقت اللجنة على التوصية الواردة في الوثيقة EC 2014/82/W.P.2 والتي سينظر فيها المجلس التنفيذي في دورته المنعقدة في أبريل/نيسان 2014.

التقييم المؤسسي لإنجازات تجديدات موارد الصندوق

12- نظرت اللجنة في التقييم المؤسسي لإنجازات تجديدات موارد الصندوق مع استجابة الإدارة عليه وقدم العروض كل من مكتب التقييم المستقل في الصندوق، وإدارة الصندوق، إضافة إلى تقرير من كبير المستشارين المستقلين.

- 1- وشكر أعضاء اللجنة مكتب التقييم المستقل على عرض هذا التقرير في الوقت المحدد له، وأكدوا على أهميته بالنسبة لعملية مشاورات التجديد العاشر لموارد الصندوق. وأما وجهة النظر العامة المعبر عنها، فقد أشارت إلى أن عملية تجديد الموارد حسنة التشغيل؛ ورحب أعضاء اللجنة على وجه الخصوص بالإجراء الأخير المدخل لتعيين رئيس خارجي لهيئة المشاورات، وبعرض استعراض لمنتصف فترة التجديد، وقد أسهم كل من الأمرين في تعزيز الشفافية والثقة. وطلبت إيضاحات إضافية حول الفرق بين الإطار الاستراتيجي والتزامات تجديدات الموارد واقترح ضمان المواءمة بينهما. في حين سلطت تعليقات كبير المستشارين المستقلين على بعض الأسئلة التي لم يتطرق إليها التقييم والتي كان من شأنها أن تولد معلومات بارزة وهامة، وأشار مكتب التقييم المستقل إلى أن التقييم التزم باختصاصاته المنوطة به، وإلى إمكان إدخال مجالات إضافية للتقدير في تقييم مستقبلي.
- 14- وأكد عدد من الأعضاء على الفرصة المتاحة لزيادة الكفاءة والوضوح الاستراتيجي من خلال المضي قدما نحو دورات تجديدات أطول للموارد وأشير إلى ضرورة المزيد من المرونة بحيث يتمكن الصندوق من التطرق للقضايا الاستراتيجية بين الدورات، في حال تم الأخذ بهذا التغيير. كذلك فقد أشير إلى أن التحول إلى دورات أطول لتجديدات الموارد لن يؤدي إلى تقليص حجم المساهمات، إلا أن هذا التحول قد يتوجب مساهمات أكبر في كل دورة. وسوف يتطلب اتخاذ قرار بهذا الشأن نظر الدول الأعضاء في الصندوق فيه، والموافقة عليه.
- 21- وفيما يتعلق بالتوازن بين الموارد الأساسية والموارد الإضافية، فقد أكد الأعضاء مجددا على أن الموارد الأساسية هي الأداة التمويلية الأكثر أهمية ومرونة. كذلك أشار عدد من الأعضاء إلى أن التمويل الإضافي له قيمة استراتيجية ويمكن أن يسهم في تحقيق أهداف وغايات تجديدات الموارد، وفي واقع الأمر، فإن العديد من المؤسسات المالية الدولية تمتلك عددا معتبرا من حسابات الأمانة، وهو أمر مال الصندوق في الماضي إلى تجنبه، ولعله بحاجة لإعادة النظر بهذا الموضوع في المستقبل بأسلوب استراتيجي بما يتماشى مع مهمته المخصوصة.
- 16- وفي حين اتفق على أن نظام القوائم هو قضية حوكمة تتطلب استعراضا، اقترح فصل هذا النقاش عن مفاوضات التجديد. في الوقت الذي رأى فيه بعض الأعضاء أن مثل هذا الموضوع قد يستفيد من مناقشة أكثر عمقا في مجموعة عمل. وطرحت الأسئلة بشأن الإشراك المقلص لبعض بلدان القائمة باء، وأهمية الترتيبات التاريخية لتقاسم الأعباء إلخ. وأكدت إدارة الصندوق بأن الجهود تبذل لتشجيع زيادة الانخراط مع هذه الدول، بما في ذلك الترويج لتمثيل أكبر لها في الموارد البشرية في الصندوق، وتوفير المساعدة التقنية المستردة التكاليف، والعمل كشريك معرفي.
- 17- واعتبر الدور الحاسم لأعضاء المجلس التنفيذي وممثلي الدول الأعضاء في الصندوق، بمن فيهم أولئك الذين يعملون من العواصم، في الترويج لقضية الصندوق وأهميته وميزته النسبية في العمل كبطل مدافع عن المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة أمرا حاسما. ويعد ذلك على وجه الخصوص هاما نظرا لزيادة التنافس على الموارد.
- 18- كذلك تمت إثارة موضوع الحاجة إلى المزيد من الاتساق بين التقرير عن الفعالية الإنمائية للصندوق والتقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق. وأشير إلى أن تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق يستند إلى

الدلائل المنبثقة عن النقييم الذاتي، في حين أن التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق يولد نتائج تستند إلى تقييمات مستقلة. وفي حين أن المنهجية المستخدمة في كلا التقريرين متسقة، إلا أن هنالك بعض التفاوت الطفيف الملحوظ في التصنيفات. وبالنسبة لتقييم الأثر، فقد رحبت اللجنة بالتوضيح الذي قدمه مكتب التقييم المستقل في الصندوق الذي أشار إلى أن إضافة مثل هذا التقييم الهام كان متوقعا في برنامج عمله لعام 2014، وسيتم نقاسم نتائجه مع أعضاء اللجنة.

- 19- وأكد كبير المستشارين المستقلين على أهمية عملية توسيع النطاق باعتبارها أمرا حيويا لضمان عملية تجديد موارد ناجحة، ومستوى أكثر طموحا لتمويل الصندوق، وانخراطا بنّاءً في خطة التتمية لما بعد عام 2015. وكذلك أشار إلى القضايا ذات الأهمية الاستراتيجية التي تستحق تقديرا لها في تقييم متابعة.
- 20- شكرت اللجنة مكتب التقييم المستقل على تقريره الشامل والمفيد للغاية، وعبرت عن تقديرها للتعليقات التي تقدمت بها إدارة الصندوق وكبير المستشارين المستقلين.

ورقة نهج عن التقييم المشترك لانخراط الصندوق في الدول الهشة

- 21- نظرت اللجنة في ورقة النهج الخاصة بالتقييم المؤسسي لانخراط الصندوق في الدول الهشة، ورحبت بهذا التقييم الذي يأتي في الوقت المناسب والذي سيكون ذا أهمية عظيمة لمشاورات التجديد العاشر لموارد الصندوق حول هذه القضية. وأعرب أعضاء اللجنة عن تطلعهم لاستعراض النتائج المنبثقة عن هذا التقييم في دورة هيئة المشاورات المقررة وفي أكتوبر/تشرين الأول.
- 22- وفيما يتعلق بالعملية والتعاريف، فقد طلبت بعض الإيضاحات المتعلقة بتعريف الدول الهشة والدول المتأثرة بالنزاعات، بما في ذلك ما يتعلق بتصنيف الدول الأعضاء في الصندوق على أنها من البلدان المنخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل والدول المتأثرة بالنزاعات. واقترح أنه ومع الأخذ بالخبرة المكتسبة من تقييم المشروعات والبرامج في الصندوق، بما فيها المنفذة في هذه البلدان تحديدا، يمكن أن تكون منهجية التقييم الصارمة التي يتبعها مكتب النقييم المستقل كافية لتقييم هذا الموضوع. وأشير أيضا، إلى أن إدخال المعلومات عن محدودية البيانات وتقديرات الميزانية في أوراق النهج الخاصة بالتقييمات المؤسسية ستحظى بتقدير أعضاء اللجنة.
- -23 ووافق الأعضاء على أن تتمية القدرات وتصميم المشروعات الملائم والمبسط سيشكلان أمرا حاسما لضمان حوافظ ناجحة في الدول المتأثرة بالنزاعات. واقترح التطرق لكل من الدروس المستفادة الإيجابية والسلبية بصورة محددة في التقرير النهائي. كما تم الترحيب بأي تركيز مخصوص على التمايز بين الجنسين. وطلب أعضاء اللجنة إيلاء تركيز مخصوص لكيف يمكن للصندوق أن يضمن جعل هذه البرامج أقل حساسية لأوضاع النزاعات. وكذلك لابد من أن يحدد التقييم خاصية الصندوق في عملية التحول من الهشاشة إلى النتمية.
- 24- وحيث أن عملية الانتقال من الاستجابة الإنسانية إلى التنمية طويلة الأمد تنطوي على جملة من الجهات الفاعلة، اقترح بأن يكون التقرير واضحا بشأن القيمة المضافة للصندوق، ودور المؤسسات الأخرى. كما يتوجب على هذا التقييم أيضا أن يأخذ بعين الحسبان عمل الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها بهذا الشأن.

25- وأشير إلى أن القضية لا تتمحور حول الموارد فقط، ولكنها غالبا ما تتعلق بتنمية القدرات للتنمية المؤسسية. وقالت الإدارة إن الصندوق يتطلع لنتائج إيجابية من التجربة الريادية التي تجرى بواسطة منحة مقدمة إلى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فيما يتعلق ببناء القدرات التي يتمثل القصد منها في إنشاء حساب أمانة متعدد الجهات المانحة لتمويل مثل هذه الأنشطة في المستقبل. وفي حين أن هنالك حاجة للأموال، إلا أن إدارة الصندوق لا تتوقع إدخال تعديل على نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء بهدف تحويل موارد إضافية إلى الدول المتأثرة بالنزاعات. كذلك لا بعد من الأخذ بعين الاعتبار الاستخدام الاستراتيجي لموارد المنح في هذا الموضوع وبخاصة لبناء القدرات المؤسسية. وفي هذا السياق، تم اعتبار المخرجات المتوقعة للتقييم المؤسسي الجاري لسياسة المنح في الصندوق هامة، كذلك أوضحت إدارة الصندوق أن الدول المتأثرة بالنزاعات قد حظيت بأولوية أكبر عند إنشاء المكاتب القطرية.

مسائل أخرى

-26 ودعت لجنة التقييم السيد Michael Bauer، ممثل ألمانيا، والسيد Hideya Yamada ممثل اليابان، والسيد Kevin Cleaver نائب الرئيس المساعد لدائرة إدارة البرامج في الصندوق. وعبرت عن تقديرها لمساهمتهم القيمة في عمل لجنة التقييم.